

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وحدة الحكومة الشفافة

فتح باب تقديم المقترحات لالتزامات خطة العمل الخامسة لشراكة الحكومات الشفافة 2021-2023

آخر موعد للتقديم في 2021/5/26

تاريخ النشر: 2021\5\10

مقدمة

مبادرة شراكة الحكومات الشفافة هي مبادرة متعددة الأطراف تم الإعلان عنها عام 2011 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتهدف إلى ضمان التزامات ملموسة من الحكومات المشاركة في تعزيز الشفافية وتمكين المواطنين ومحاربة الفساد وتسخير التكنولوجيا الجديدة لتعزيز الحكم الرشيد. ويبلغ عدد الدول المنضوية في إطارها 76 دولة، حيث تتم العضوية في المبادرة على أساس طوعي.

وانضم الأردن إلى المبادرة في نفس سنة إعلانها كأول دولة عربية تحقق شروط الانضمام، وتقدمت الحكومة منذ ذلك الوقت بأربع خطط عمل كان آخرها الخطة الرابعة الحالية، والتي ستنتهي في شهر يونيو/حزيران 2021، كما تستعد الحكومة لتقديم الخطة الخامسة للفترة 2021 - 2023 خلال الربع الثالث من هذا العام.

ولسعي الأردن الدائم ليكون نموذجاً في انتهاج وتطبيق الممارسات الفضلى التي تقوم على المشاركة الواسعة في تطوير الخطة، تعكف وزارة التخطيط والتعاون الدولي الآن على تطوير الخطة الوطنية الخامسة لشراكة الحكومات الشفافة 2021-2023، والتي يتوقع إطلاقها في 2021/8/31، ويقع ضمن نشاطات تطوير الخطة فتح باب تقديم المقترحات لالتزامات خطة العمل الخامسة لشراكة الحكومات الشفافة 2021-2023

من يقدم هذه المقترحات؟

يمكن تقديم المقترحات من قبل مجموعات من المواطنين، أو فرد، مجموعة أو واحدة من المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والنقابات والقطاع الخاص، إلخ.

ما هي المواضيع التي يمكن تقديم المقترحات حولها؟

تحتوي خطة العمل على مجموعة من الالتزامات التي تضعها الدول وتتعهد بتنفيذها خلال إطار زمني مدته عامين، حيث يجب أن تتناول هذه الالتزامات الاستجابة لحد أو أكثر من التحديات التالية:

- **تحسين الخدمات العامة:** بما في ذلك خدمات التعليم والصحة والعدالة الجنائية والمياه والكهرباء والاتصالات وخدمات أخرى من خلال تحسينها ودفع ابتكار ومشاركة القطاع الخاص.
- **زيادة النزاهة العامة:** من خلال الاجراءات التي تتعلق في معالجة الفساد وتحسين الاداء الحكومي والحصول على المعلومات والإصلاح المالي وضمان حريات المجتمع المدني والاعلام.
- **ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية:** من خلال الاجراءات التي تتعلق بالموازنة العامة والعطاءات والموارد الطبيعية والمساعدات الدولية.
- **خلق مجتمعات أكثر اماناً** من خلال اجراءات تتعلق بالأمان العام والقطاعات الامنية والاستجابة للكوارث والازمات الوطنية والتهديدات البيئية.
- **زيادة مساءلة الشركات** من خلال اجراءات تتعلق بمسؤولية الشركات عن قضايا مثل البيئة ومكافحة الفساد وحماية المستهلك ودمج المجتمعات في صنع القرار.

ما هي شروط هذه المقترحات؟

- يجب ان تكون المقترحات طموحة وذات اولوية للحكومة والمواطن ومنسجمة مع مبادئ وقيم الحكومة الشفافة والتي تتضمن:
 - ➔ **إتاحة الوصول إلى المعلومات:** بموجب مبادرة شراكة الحكومات الشفافة، فإن إتاحة الوصول إلى المعلومات من شأنها أن تتضمن مسائل مثل تعزيز حق الوصول الى المعلومات وآلياته وضمان حرية الوصول إلى المعلومات من قبل الحكومة وعدم إبقائه امتيازاً خاصاً بها. كما يتضمن كذلك تعزيز شفافية آلية اتخاذ القرار الحكومي، وتقليل كلفة الحصول على المعلومات.
 - ➔ **المساءلة:** وكجزء من مبادرة الحكومات الشفافة، فإن الالتزامات الواقعة على الحكومة بموجب مبدأ المساءلة يجب أن تتيح للمواطنين المشاركة في إخضاع الحكومة وقراراتها للتقييم والتدقيق، وتمكين المواطنين من مساءلة الحكومة حول هذه الالتزامات.
 - ➔ **المشاركة الشعبية:** فتشمل المشاركة الشعبية مسائل مثل إتاحة عملية صنع القرار لجميع أفراد المجتمع المهمين، وضمان مساهمة حقيقية للجمهور في صناعة القرارات العامة؛ وضمان حق المواطنين في أن يتم الاستماع الى آرائهم. ومن أمثلة القضايا التي تندرج في إطار تعزيز المشاركة الشعبية، الإصلاحات التي تستهدف تعزيز وزيادة حرية التجمع؛ حرية التعبير؛ تدوين وتوزيع العرائض؛ حرية الصحافة، وحرية تكوين الجمعيات. كما قد تشمل الإصلاحات المتعلقة بتكوين الجمعيات مثل قوانين النقابات أو قوانين المنظمات غير الحكومية.
 - ➔ **الانفتاح على التكنولوجيا والابتكار:** وبموجب هذه المبادرة فإن من شأن تعزيز استخدام التكنولوجيا الجديدة أن يقوم بتوفير فرص لمشاركة المعلومات وتبادلها، والمشاركة العامة في صنع القرار؛ بالإضافة إلى توفير المزيد من المعلومات في النطاق العام من خلال آليات من شأنها تمكين الجمهور من فهم عمل الحكومة والتأثير في قراراتها.

شروط الالتزامات المقترحة:

- يجب ان تكون الالتزامات ذكية اي أن تكون محددة وقابلة للقياس وواضحة بمسؤولية التطبيق وذات علاقة ومحددة الإطار الزمني.
- يجب ان تكون الالتزامات منبثقة من الأولويات الوطنية وتتقاطع مع مختلف عمل الوزارات والهيئات الحكومية.
- يجب ان تكون الالتزامات ضمن صلاحيات وعمل الحكومة (مثلا صياغة التشريعات هي من صميم عمل الحكومة ولكن التشريع هو من صميم عمل البرلمان).
- يجب ان يتم تعبئة هذه المقترحات على النموذج المخصص لذلك والمنشور على الرابط:

<https://bit.ly/3xTDdLz>

ماذا سيحدث للمقترحات التي أقدمها؟

بعد انتهاء المهلة المخصصة لتقديم المقترحات، سيتم نشر تقرير حول نتائج هذه المرحلة مع تقييم اولي للمقترحات من حيث المعايير الشكلية ليصار الى رفعها الى مجموعة العمل الوطنية للخطة لنقاشها وتقييمها (نشاط 9)، وفي حال قبولها سيتم متابعة تطويرها بحسب أنشطة منهجية إعداد الخطة الخامسة لشراكة الحكومات الشفافة 2021-2023 والمنشورة على الرابط:

<https://bit.ly/3uzUQ00>

ما هو دوري في متابعة تطوير هذه المقترحات في حال قبولها؟

بعد قبول أي مقترح التزام، سيتم تكوين فريق عمل لكل التزام، حيث يتكون هذا الفريق من مقترح\مقترحي الالتزام والذي سيطلب منهم تشكيل فريق من خمسة أصحاب مصلحة على الأقل (الخبراء، المنظمات غير الحكومية، أعضاء البرلمان / السلطات المحلية، إلخ) للانضمام إلى فريقهم وممثل\ممثلين عن المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بموضوع الالتزام للعمل معاً على مراجعة وتطوير الالتزام لضمان مطابقته لمعايير المبادرة ووضوح أنشطته ومؤشرات أدائه حتى المراحل الأخيرة لاعتماده كما هو مبين في النشاطات 10-14 في المنهجية المنشورة على الرابط: <https://bit.ly/3uzUQ00>

هل ستلتزم الحكومة في تنفيذ هذه الالتزامات؟

بدأ الأردن مشاركته في المبادرة بشكل رسمي في شهر أيلول من عام 2011 حيث صادق مجلس الوزراء الأردني على نية الحكومة بالمشاركة بموجب كتاب دولة رئيس الوزراء رقم 20881/6/10/56 تاريخ 2011/8/25 ووجه رسالة الى ادارة المبادرة بنية الانظام، وكانت وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي الجهة الحكومية المختصة لمتابعة تنفيذ التزامات الأردن في المبادرة وهي الجهة التي تعتبر ضابط اتصال المملكة الاردنية الهاشمية مع المبادرة.

وقد دأبت الحكومة في خططها الأربعة على تنفيذ ما استطاعت من هذه الالتزامات، وقد تم إصدار تقارير تقييم ذاتي من الحكومة وتقييم مستقل من إدارة المبادرة، وللإطلاع على تقارير الخطة الوطنية الرابعة والالتزامات التي تم تنفيذها من قبل الحكومة يرجى زيارة صفحة المبادرة على موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي على الرابط الآتي <https://bit.ly/39jubM9>

كيف سأشارك؟

للمشاركة في المقترحات العامة يُرجى تعبئة نموذج تقديم المقترحات لالتزامات خطة العمل الخامسة لشراكة الحكومات الشفافة 2023-2021، من خلال الرابط التالي: <https://bit.ly/3xTDdLz>

لن يتم اعتماد أي مقترح غير معبأ على النموذج الالكتروني المخصص له وبعد انتهاء تاريخ التقديم

الموعد النهائي لتقديم المقترحات

يُرجى تعبئة هذا النموذج وإرساله في موعد أقصاه 2021/5/26.

لمزيد من المعلومات:

- مشاركة الأردن في المبادرة، قم بزيارة الرابط التالي: <https://bit.ly/39jubM9>
- منهجية إعداد الخطة الخامسة لشراكة الحكومات الشفافة 2023-2021، قم بزيارة الرابط التالي: <https://bit.ly/3uzUQ00>
- للاستفسار يمكن ارسال بريد الكتروني إلى: ogunit@mop.gov.jo